الحزب الوطنى الديمقراطى

الأمانة العامة

لجنة الشئون الإقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوى الخامس

موضوع الحوار

الرؤية المستقبلية لمنظومة العمل الوطنى

الإطار الفكرى ـ وبرامج التنفيذ

١٦ – ١٧ يناير ١٩٩٦

من أجل تحقيق انطلاقة للصناعات المصرية
فى مجال التصدير

ورقة مقدمة من

م/ نادر رياض

يعيش العالم الآن حركة تحول رئيسية بدأت ولاتزال مستمرة فى تعاظمها لتشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية يواكبها ثورة تكنولوچية طاغية تفوق كل التصورات.

ومن الواضح أن التحولات الكبرى الدائرة على الساحة الدولية قد أنتجت توزيعاً جديداً للقوى يعتمد فى أساسياته على الإيجابيات الاقتصادية فى ظل الإنتاج العالمى وتعظيم لدور الفرد وحجمه وحقه فى الإختيار الحر كحق أصيل لايمكن التنازل عنه.

وقد بدأت فعلاً رياح التغيير تهب علينا ببوادر وتطبيقات تلك المتغيرات من تحرير للتجارة الدولية وإزالة كافة العوائق أمام إنتقال السلع والخدمات والمعلومات ورؤوس الأموال والتكنولوچيا عبر الدول فى ظل تواجد لحركة نشطة لتعميق الإندماج والتكامل التجارى والإقتصادي، والأمر ليس بخاف أن منافسة الصناعة المصرية على الخريطة الدولية وما يواكبها من تحديات ستضطر صناعتنا الوطنية حتماً من مواجهتها. ولاشك من أن مقياس النجاح الذى ستحرزه الصناعة الوطنية فى هذا الأختبار الدولى يرتبط إرتباطاً وثيقاً بقدرتنا على قبول التغيير بل قدرتنا الفعلية على الإتيان بالتغيير ذاته فنحن لانملك أن ننعزل عن العالم كما لانملك نتائج عدم الأعتراف بنا على الخريطة الدولية.

ويمكن إيجاز مقومات وركائز النهضة الصناعية المرتقبة وصولاً لتواجد اكبر للصادرات المصرية فى العناصر التالية:-

أولاً : تكلفة الأعباء التمويلية:

جانب من تكلفة الصناعة المصرية يتأثر سلباً بالإرتفاع المحلى النسبى فى فوائد القروض البنكية حيث يجب أن تخصص أسعار فائدة مخفضة لتمويل المشروعات الصناعية وأغراضها يخصص جزء منها لتمويل التملك العقارى والصناعى وتمويل انتقال تلك الملكية الصناعية من خلال الجهاز المصرفي.

ثانياً: ارتفاع أسعار الطاقة:

لابد من مراجعة أسعار الطاقة سواء كانت كهربائية أو تتمثل فى منتجات بترولية بما يُمكِن الصناعة المصرية من الحصول على طاقة منخفضة التكاليف.

ثالثاً: الضرائب:

حتى لانواجه بظاهرة آخذة فى التكون من إضطرار جانب من رجال الصناعة إلى الأحجام عن المضى فى الطريق الصناعى والأرتداد للعمل التجارى مما يحول جانب من النشاط الصناعى بأحتمالاته التصديرية إلى نشاط إستيرادى إستهلاكى لابد من توفير تيسيرات ضريبية تمثل ميزة نسبية ومنها:

(أ) جواز ترحيل الخسائر المحققة خلال سنوات الأعفاء الضريبى إلى سنوات الخضوع للضريبة.

(ب) ضرورة إعتبار فترة توقف المشروع لظروف قهرية إمتداد لفترة الإعفاء الضريبي.

(جـ) إعفاء شركات الإستثمار من ضريبة الدفعة النسبية.

(د) إعفاء الأرباح المحققة فى حالة إعادة توظيفها فى استثمارات أو توسعات جديدة.

رابعاً : الرسوم الجمركية:

إستمرار العمل فى الإتجاه الذى تبنته الدولة من إزالة التشوهات والتناقضات بالبنود الجمركية المتصلة بالخامات ومستلزمات الإنتاج الصناعى.

خامساً: قوانين العمل:

نأمل فى قانون العمل الذى يتم مراجعته الآن أن يراعى الإنضباط الصناعى لايمكن أن يتحقق دون توزيع عادل للمسئوليات اذ أن التحديات الملقاة على عاتق صاحب العمل يجب أن تنتقل بالتبعية للعامل أيضاً.

سادساً: نقل التكنولوچيا وتكلفتها:

لاشك أننا لازلنا نعانى من فجوة كبيرة فى المصممين والمبدعين الصناعيين الذى يتركز جهدهم فى تطوير السلع والمنتجات الصناعية إرتقاءاً بالإبداع الصناعى الرامى إلى رفع نصيبها التسويقى على المستوى المحلى والعالمي، هذا الأمر يضعنا فى مرحلة إنتقالية لامناص فيها من تبنى الحلول الجزئية والكاملة المعتمدة على نقل التكنولوچيا.

ازاء ذلك يجب توسيع دور الدولة فى تمويل نقل التكنولوچيا دون إغفال الدور الحيوى لوزارة البحث العلمى والمؤسسات البحثية بالجامعات والتى يمكنها أن تطور أدائها لتصبح معابر للتكنولوچيا الوافدة بعد إجراء التطوير اللازم لها لتناسب واقعنا فى كل مراحله.

سابعاً: التعليم والتدريب:

لقد بات ضرورياً أن يتم التوسع أفقياً ورأسياً فى إنشاء المراكز التأهيلية والتدريبية ضمن خطة شاملة تطبق النظام الكودى العالمى فى مناهجها ومقرراتها بما يشكل قاعدة للإستثمار البشرى لاتعمل بمعزل عن الإتجاهات العالمية.

ثامنا: الصناعات الصغيرة:

رغم تبنى الدولة لكثير من الأنشطة الرامية لعظيم دور الصناعات الصغيرة إلا أن الأمر يحتاج لاعطاء الصناعات الصغيرة دوراً أكبر لتمارس دورها فى التنمية البشرية وتحسين التوزيع فى الدخول وتطبيق مباديء التنوير الفنى والمهنى الموازنة فى أرجاء البلاد مما يؤهلها بعد ذلك لتصبح قاعدة للصناعات المغذية.

تاسعاً: ثورة المعلومات:

لم يعد هناك بد لنا من اللحاق بثورة المعلومات الدائرة الآن فى أرجاء العالم لعد أن تخلفنا عن معايشة بدايتها. وهناك الكثير من الإيجابيات التى أمكن تحقيقها حالياً إلا أن الأمر يحتاج لما هو أكثر من ذلك حتى نستطيع أن نسايرها بدرجة أفضل من المواكبة والندية.

ولكى يتم تحقيق تعظيم دائم ومستمر للصادرات المصرية فى الأسواق الخارجية فأنه لابد من البدء الفورى بإتخاذ الخطوات التالية:

أولاً: اعتماد مجموعة من المواصفات القياسية المصرية، يتبنى إتحاد الصناعات المصرية لفكرة الإعتراف بها لدى مجموعة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

- السيراميك (٢٧٠ ، ٢٧١ / ١٩٨٨ ، ٢٩٣ / ١٩٩٠)
- منتجات الألومنيوم وسبائكه (١٧٥١ ، ١٧٥٢ / ١٩٨٩)
- أجهزة التكييف والتبريد والسخانات والغسالات (٢٠٨٨ ، ٢٠٨٩ ، ٢٠٩ / ١٩٩٢ ، ١٤٩٨ / ١٩٨٥ ، ٣٧٨ / ١٩٨٥).

ثانياً: إنشاء تمثيل دائم للصناعات المصرية فى بعض العواصم الأمريكية والأوروبية والأفريقية كفكرة يتبناها اتحاد الصناعات المصرية وبتمويل تشارك فيه الدولة.

هذا التمثيل يساعد في:

(أ) توفير البيانات والمعلومات الفنية والسعرية وجميع متطلبات وإتجاهات السوق.

(ب) إقامة معارض.

ثالثاً: إنشاء لجنة دائمة بإتحاد الصناعات وللمعارض الدولية تختص بالتعريف بالمعارض وتقديم الخبرة والمعونة الفنية التى تسهل للأعضاء - خصوصاً ما يتعلق بالصناعات الصغيرة - للإشتراك فى هذه المعارض بصورة لائقة.

رابعاً: لاشك أن إقتحام أسواق ذات طبيعة تنافسية شديدة مثل السوق الأوروبية والأمريكية، قد يتطلب فى الفترة الأولى انشاء كيانات محلية داخل تلك الأسواق تتبع الصناعات المصرية المختلفة، يتم عن طريقها توفير السلع بالكميات والنوعيات المناسبة لتلك الأسواق، بحيث يمكن التوريد الفورى لها لصغار التجار والموزعين والتعامل معهم بأنظمة السداد المتعامل بها فى تلك الأسواق والتى تبلغ أربعة أسابيع، مما يوفر ديناميكية فعلية للنشاط التوزيعي، حبذا.. وأن مثل هؤلاء الموزعين لايتعاملون فى الانشطة الاستيرادية، ولايملكون الادوات اللازمة لتمويلها.

وقد ثبت نجاح مثل هذا الاتجاه فى بعض السلع المصرية التى حققت أرقاماً تحظى بالاحترام، منها

السيراميك والسجاد والموكيت وغيرها.. إلا أنه يجب ألايغيب عنا أن هذا الحل رغم جدواه الملموسة، إلا أن له تكلفته المرتفعة والتى تصل فى المتوسط إلى عدة ملايين من الدولارات.

هذا الأمر يدعونا لبحث الامكانية العملية لتمويل مثل هذا النشاط، بمساهمة من الدولة وإن كانت فى صورة علاوة تصدير فى حدود من ١٠٪ إلى ١٥٪ تمنح الصادرات المحققة فعلياً فى أنشطة معينة، على أن تكون قيمة القوائم المحددة ومدة العمل بها متحركة فى قيمتها وفترتها، تبعاً لحاجة النشاط التصديرى لها بحيث يمكن انهاء العمل بها عندما يبلغ النشاط مرحلة الاعتماد على الذات.